أما في الدول النامية فان الحاجة للاستثمار اكبر بسبب انخفاض قدرتها الإنتاجية المرتبطة بضعف درجة تطورها ، والتي تتمثل بعدم وجود قدر كافي من المشروعات الإنتاجية ، حيث تتسم هذه المشروعات بانخفاض عددها ودرجة تنوعها ، وحجومها الإنتاجية الصغيرة سواء كانت مشروعات إنتاجية مباشرة ، أو مشروعات البنية التحتية التي توفر خدماتها للمشروعات الإنتاجية ، وخاصة إذا تم الأخذ بالاعتبار انخفاض رصيد المجتمع من راس المال الإنتاجي ، وانخفاض حصة الفرد الواحد منه ، وارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يزيد معدله عدة أضعاف معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة ، وانخفاض نسب السكان في سن العمل والنشاط ، وانخفاض نسبة السكان النشطين اقتصاديا مقارنة بما هو عليه الحال في الدول المتقدمة ، وهذا كله يفرض عليها أعباء إضافية اكبر من اجل توسيع الاستثمار وزيادة حجمه ومعدله من اجل توسيع النشاطات الاقتصادية لمواجهة ما سبق ، ولذلك تبرز الحاجة الماسة والكبيرة جدا للاستثمار في الدول النامية هذه ، في حين أن قدرة الدول النامية هذه على الادخار محدودة بسبب انخفاض إنتاجها القومي المرتبط بانخفاض الإنتاجية فيها ، والذي يؤدي إلى انخفاض قدرتها على تحقيق ادخارات عينية مهمة بحيث تتاح للاستثمار ، كما أن انخفاض دخولها القومية ومتوسط الدخل الفردي فيها يؤدي إلى انخفاض قدرتها على تحقيق ادخارات نقدية مهمة بحيث تتاح لتمويل الاستثمار فيها ، إضافة إلى أن معظم ما يتحقق من ادخارات عينية ونقدية رغم انخفاضه ومحدوديته فانه لا يتجه في الغالب نحو الاستخدام في إقامة مشروعات استثمارية منتجة ، وإنما يتجه للاستخدام في مجالات هامشية وغير منتجة لأسباب عديدة ومتنوعة من بينها أن الاستخدام في المجالات الاستثمارية المنتجة يتطلب فترة استرداد للموارد طويلة